



## The Central Bank of the UAE Reduces Reserves Requirement for Demand Deposits by 50 percent and Announces Further Measures to Support the UAE Economy During the COVID-19 Pandemic

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يخفّض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للودائع تحت الطلب بنسبة 50% ويعلن مزيداً من التدابير لدعم الإقتصاد الوطني في مواجهة تداعيات وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)

- The aggregate value of all capital and liquidity measures adopted by the CBUAE since 14 March 2020 has reached AED 256 billion, consisting of AED 50 billion capital buffer relief, AED 50 billion zero cost funding support, AED 95 billion liquidity buffer relief and AED 61 billion reduction of cash reserves requirements.

• القيمة الإجمالية لكافة الإجراءات المتعلقة برأس المال والسيولة التي اعتمدها المصرف المركزي منذ 14 مارس 2020 بلغت 256 مليار درهم، تتألف من 50 مليار درهم في هيئة تخفيضات في رؤوس الأموال الوقائية، و50 مليار درهم في هيئة دعم تمويلي بتكلفة صفرية، و95 مليار درهم في هيئة تخفيضات في السيولة الاحتياطية، و61 مليار درهم عبارة عن تخفيض في متطلبات الاحتياطيات النقدية الإلزامية.

**Abu Dhabi (5<sup>th</sup> April 2020):** To mitigate the repercussions of COVID-19 pandemic, the CBUAE has decided to reduce by half the reserves requirements for demand deposits for all banks, from 14% to 7%. This will inject liquidity of about AED 61 billion, which can be used to support banks' lending to the UAE economy and their liquidity management.

**أبوظبي (5 أبريل 2020):** في إطار جهود التخفيف من تداعيات انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) على الإقتصاد الوطني، أقرّ مجلس إدارة المصرف المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار النصف لجميع البنوك إذ خُفّضت من 14% إلى 7%، مما سيسهم في تعزيز السيولة وضخّ ما يُقدّر بـ 61 مليار درهم، من السيولة في القطاع المصرفي يمكن استخدامها في دعم إقراض البنوك لقطاعات الإقتصاد الوطني، وإدارة السيولة لديها.

The CBUAE has further extended the duration of the Targeted Economic Support Scheme for affected retail and corporate customers and made other enhancements to the scheme.

ومدّد المصرف المركزي الجدول الزمني لخطة الدعم الإقتصادي الشاملة الموجهة لمساندة العملاء والشركات المتضررة كما أقرّ تحسينات إضافية على الخطة.

Banks and finance companies participating in the TESS programme will be able to extend to their customers' deferrals of principal and interest until 31 December 2020.

ويُمكن للبنوك وشركات التمويل المشاركة في خطة الدعم الإقتصادي الشاملة الموجهة لتمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة حتى 31 ديسمبر 2020.



## مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

For banks participating in the TESS programme, the CBUAE has granted an extension of the capital buffer relief to 31 December 2021. The value of capital buffer relief is AED 50 billion.

For banks and finance companies participating in the TESS programme, the CBUAE has granted an extension of the zero-cost funding facility against collateral until 31 December 2020. The value of the zero cost funding program is AED 50 billion.

Banks participating in the TESS programme will be able to use a third of their current regulatory liquidity buffers. Banks will have the flexibility to maintain a minimum LCR of 70% and a minimum ELAR of 7%. The overall release of regulatory liquidity buffers is estimated at AED 95 billion. This liquidity can be used to compensate for the effect of posting collateral required by the TESS programme.

The planned implementation of certain Basel III capital standards will be postponed to 31 March 2021 for all banks, to minimize the operational burden on the financial industry during this challenging period.

In collaboration with the two regulatory authorities of Financial Free Zones, FSRA and DFSA, the CBUAE has issued guidance for banks and finance companies on the implementation of the financial reporting standard, IFRS 9. It enables banks and finance companies to employ the flexibility embedded in the framework, while effectively ensuring compliance and consistency. The guidance was issued for public consultation today, and it is expected to be finalized by April 8, 2020.

كما يُمكن للبنوك المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، تمديد التخفيضات في رؤوس الأموال الوقائية حتى 31 ديسمبر 2021. وتبلغ قيمة التخفيضات في رؤوس الأموال الوقائية المحررة 50 مليار درهم.

كما أقرّ المصرف المركزي تمديداً لتسهيلات التمويل ذات التكلفة الصفرية المغطاة بضمان للبنوك وشركات التمويل المشاركة في الخطة حتى 31 ديسمبر 2020. وتبلغ قيمة التسهيلات الصفرية المتاحة 50 مليار درهم.

هذا وستتمكن البنوك المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة من سحب استخدام ثلث احتياطات السيولة النظامية الحالية لديها. وبالتالي، سوف تُمنح البنوك المرنة اللازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة يبلغ 70%، كما سيُخفّض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى 7%. وتقدر القيمة الإجمالية لاحتياطي السيولة النظامية التي سيتم تحريرها بنحو 95 مليار درهم، وسيتم استخدام تلك السيولة لتعويض تأثير تقديم الضمانات المطلوبة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.

وسيتم تأجيل تنفيذ مجموعة من معايير رأس المال المرتبطة بخطة تنفيذ متطلبات "بازل 3" حتى 31 مارس 2021 لكافة البنوك، وذلك لتخفيف الأعباء التشغيلية المترتبة على القطاع المالي خلال هذه المرحلة الصعبة.

وبالتعاون مع السلطتين الرقابيتين القائمتين على تنظيم الخدمات المالية في كل من سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي وفي مركز دبي المالي العالمي، أصدر المصرف المركزي مجموعة توجيهات للبنوك وشركات التمويل حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9. وتُمكن هذه التوجيهات البنوك وشركات التمويل من الاستفادة من المرونة التي يوفرها إطار المعيار الدولي مع الالتزام في الوقت نفسه بالحفاظ على أعلى مستويات الامتثال والاتساق. وجرى طرح هذه التوجيهات للمشاورة العامة اليوم على أن تنتهي هذه المشاورات بتاريخ 8 أبريل 2020.

هذا وأصدر المصرف المركزي متطلبات جديدة لكافة البنوك لتطبيق تقييم احترازي على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة تحت المعيار الدولي لرفع التقارير المالية IFRS9. ويهدف التقييم الاحترازي إلى تخفيف تأثير مخصصات



## مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

## CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

CBUAE has issued a new requirement for all banks to apply a prudential filter to IFRS 9 expected loss provisions. The prudential filter aims to minimize the effect of IFRS 9 provisions on regulatory capital, in view of expected volatility due to the COVID-19 crisis. Any increase in the provisioning compared to 31 December 2019 will be partially added back to regulatory capital. IFRS 9 provisions will be gradually phased-in during a five-year period, ending 31 December 2024. Banks will be required to disclose the effect of the application of the filter in their financial statements and Pillar 3 reports. This requirement is fully consistent with the guidance of the Basel Committee issued on 3 April 2020.

**Commenting on the measures, H.E. Abdulhamid Saeed, Governor of the Central Bank of the UAE, said:** "The CBUAE continues to take appropriate and necessary actions to support the UAE economy in light of the COVID-19 pandemic. The additional measures announced today will effectively relieve the pressure on financial institutions, allowing them to continue to carry out their crucial role as the backbone of the economy while offering the required relief and continued access to funding for businesses and households."

**H.E. Abdulhamid Saeed added:** "The steps the Central Bank of the UAE is taking are forward-looking, targeted and diverse, demonstrating that we are leveraging the full potential of the tools we have at our disposal, within our mandate. The CBUAE expects banks and finance companies to make active use of the TESS facility, for the benefit of their customers and the UAE economy."

-end-

المعيار الدولي المذكور على رأس المال الرقابي في ظل التقلبات المتوقعة الناجمة عن تداعيات وباء "كوفيد-19". وستتم إعادة أي معدل زيادة في المخصصات أو الإعفاءات بالمقارنة مع الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بشكل جزئي إلى رأس المال الرقابي. وسيتم تطبيق مخصصات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 على مراحل خلال فترة 5 سنوات تنتهي في 31 ديسمبر 2024. ويتوجب على البنوك الإفصاح عن تأثير تطبيقهم للتقييم الاحترازي المذكور في بياناتها المالية والتقارير الخاصة بالدعم رقم (3) من المعيار الدولي. وتتوافق هذه المتطلبات بشكل تام مع توجيهات لجنة بازل الصادرة في 3 أبريل 2020.

**وفي معرض تعليقه على الإجراءات الجديدة، قال معالي عبدالحاميد سعيد محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:** "سيواصل المصرف المركزي اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير اللازمة لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي في مواجهة تأثيرات وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). وستسهم الإجراءات الإضافية التي أعلننا عنها اليوم في التخفيف بشكل استباقي من أعباء الأزمة المترتبة على المؤسسات المالية ودعمها لمواصلة أداء دورها الحيوي باعتبارها العصب الرئيسي للعجلة الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم ومساندة الشركات والأسر ومواصلة توفير التمويلات الضرورية لها."

**وأضاف معالي المحافظ:** "إن الخطوات الشاملة والمتنوعة التي اتخذها المصرف المركزي تعكس النهج الاستباقي والمدرّوس الذي نتبعه والتزامنا الراسخ بالاستجابة للأزمات عبر توظيف كافة الإمكانيات والأدوات المتاحة والتصرف وفق الصلاحيات التي يمتلكها المصرف المركزي لدعم الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة الحساسة. ويتوقع المصرف المركزي أن تحرص البنوك وشركات التمويل على الاستفادة الفعّالة من تسهيلات خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة بما يحقق الفائدة لعملائها والاقتصاد الوطني."

-انتهى-